وجوه منها ان الاولى بناء على استناد جميع الموجودات
المتوقف عليها وجود زيد الحادث والثانية بناء على عدم
استناد لبعضها دون بعضها وهذا بناء على اهمال قوله وهي كلها
مستندة الى الواجب فيلزم قدم الحادث او لا فيلزم انتفا
الواجب وجعل صاحب التلويح لزوم قدم الحادث على تقدير
عدم لا نقض الموجودات معه وما في شي من الازمنة ولزوم
انتفا الواجب على تقدير كون بعضها معدوما في شي من
الازمنة وهذا كما ترى مهمل لم يبين امره قوله واما معدومات
محضة وهي لا يصلح علة للموجود يعني هي باطلة لانها لا تؤثر
في الموجود وهو وجود زيد الحادث وهذا الدليل يعم المفروض
وما هو اعم منه من البسائط بخلاف الدليل الاتي وهو قوله
وايضا وجود زيد الخ فانه خاص بالمفروض وامثاله من المركبات
ولا نقض بالماهيات في لوازمها لانه كما لا دخل للوجود فيها
لا دخل للعدم بل الماهية من حيث هي مستلزمة اياها على ان
كلامنا في العلة والتاثير والاستلزام خارج عن ذلك
واما موجودات مع معدومات وهذا باطل ايضا لان
هذه القضية ثابتة اه سيجي تقرير هذا الدليل مفصلا ان
شاء الله تعالى قوله لان العدم الذي قبل الوجود قديم فيلزم
قدم زيد الحادث وذلك لان الموجودات التي
يتوقف عليها وجود زيد وان كان بعضها حادثا لكنها استنادها
الى الواجب بطريق الايجاب لانتفا الامور لا موجودة
ولا معدومة لزم قدمها بقدم الواجب فاذا كان جزء العلة
التامة لوجود زيد هو العدم القديم لزم قدم زيد الحادث

ومبناه ان التقدير وهي مستندة الى الواجب صح

وهذا المحذور

وهذا المحذور غير لازم اذا كان العدم الذي يتوقف عليه
وجود زيد حادثا اذ المجموع المركب من القديم والحادث
حادث فتامل قوله لا يمكن الا بزوال الجزء من العلة
الموجبة وذلك لان العدم الاصلي لا يتأخر عن العلة
واما العدم العارض فلا بد من علة وعلته زوال شي من
علة الوجود قوله لوجود عمرو او بقائه اشارة الى علة البقاء مغايرة
لعلة الوجود لانه احتياج المعلول بالحدوث والاستمرار
يقتضي مغايرة العلة ويحتمل الاتحاد قوله فيصير معدوما
صرفا بالنصب عطف على اما ان يكون واشار بالموجود
المحض الى ان الاقسام ثلثة وان المركب من الموجود
والمعدوم داخل في الشق الثاني كما سيجي قوله الا بعدم جزء
من علة وجوده او بقائه وهلم جرا الى الواجب يعني ننقل
الكلام الى ذلك الجزء فيجري فيه ايضا الاقسام الثلثة
فالقسمان الاخيران المركب من الموجود والمعدوم المحض سيجي
فسادهما فبقي احتمال كونه موجودا محضا فيصير معدوما صرفا
وذلك بعدم جزء من علته ايضا كذلك وهكذا الى
الواجب ولا شك ان استناد كل موجود الى الواجب
بطريق الايجاب على هذا التقدير اعني تقدير انتفا امور
لا موجودة ولا معدومة فيلزم انتفا الواجب وهو محال
بالضرورة والمستلزم للمحال وهو التوقف على عدم عمرو
الذي بعد الوجود محال ايضا قوله وح لا يمكن وجود
زيد لتوقفه على عدم عمرو اي حين امتناع عدم عمرو يمتنع
وجود زيد الموقوف وقد فرضنا ان زيدا موجود وهذا

بمعنى عدم عمرو ولكن من البين ان الموقوف عليه يستلزم محالا فالله المتوقف صح

King Saud University
Copyright © King Saud University